أزمة الديمقراطية التمثيلية وإشكالية الانتقال نحو الديمقراطية التشاركية

The crisis of representative democracy and the problem of transitioning towards participatory democracy

✍ د.محسن الندوي

باحث في العلاقات الدولية،

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

طنجة

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع أزمة الديمقراطية التمثيلية وإشكالية الانتقال نحو الديمقراطية التشاركية، من خلال الوقوف على التحولات التي عرفتها الممارسة الديمقراطية في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية المعاصرة. وتستعرض الدراسة مفهوم الديمقراطية التمثيلية، وأهم خصائصها، قبل الانتقال إلى تحليل مظاهر الأزمة التي أصبحت تعاني منها، والمتمثلة في تراجع الثقة في المؤسسات المنتخبة، وضعف المشاركة الانتخابية، واتساع الفجوة بين المواطنين وصناع القرار.

كما تسلط الدراسة الضوء على الديمقراطية التشاركية باعتبارها آلية حديثة لتوسيع مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام، وتوضح طبيعة العلاقة التي تجمعها بالديمقراطية التمثيلية، باعتبارهما نموذجين متكاملين يهدفان إلى ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وتعزيز المشاركة المواطنة. وتتناول الدراسة أيضًا مقاربات تفعيل الديمقراطية التشاركية، من خلال استعراض عدد من التجارب المقارنة التي اعتمدت آليات تشاركية مختلفة لإشراك المواطنين في إعداد السياسات العمومية واتخاذ القرار، مع إبراز أهم النتائج والتحديات المرتبطة بهذه التجارب.

وتخلص الدراسة إلى أن الديمقراطية التشاركية لا تشكل بديلًا عن الديمقراطية التمثيلية، وإنما تمثل امتدادًا لها وآلية لتطويرها، بما يحقق مشاركة أكثر فعالية للمواطنين، ويعزز الثقة في المؤسسات، ويرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة والحكامة الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية التشاركية، المشاركة المواطنة، الحكامة الجيدة، المشاركة السياسية، المؤسسات المنتخبة، التجارب المقارنة، السياسات العمومية.

Abstract

This study examines the crisis of representative democracy and the challenges associated with the transition toward participatory democracy in light of contemporary political and social transformations. It begins by defining representative democracy and highlighting its main characteristics before analyzing the challenges it faces, including declining public trust in elected institutions, low electoral participation, and the widening gap between citizens and decision-makers.

The study further explores participatory democracy as a mechanism for enhancing citizens' involvement in public affairs and decision-making processes. It emphasizes that participatory democracy should not be viewed as an alternative to representative democracy but rather as a complementary approach that strengthens democratic governance, transparency, accountability, and citizen engagement. In addition, the study examines various approaches to implementing participatory democracy by reviewing selected international experiences and best practices, with the aim of identifying their achievements and the challenges encountered in practice.

The study concludes that the integration of participatory mechanisms into representative democratic systems contributes to improving the quality of democracy, reinforcing citizens' trust in public institutions, promoting good governance, and fostering more inclusive and effective public participation in the formulation and implementation of public policies.

Keywords: Representative Democracy; Participatory Democracy; Citizen Participation; Good Governance; Political Participation; Elected Institutions; Comparative Experiences; Public Policies.

مقدمة

تُعد الديمقراطية التمثيلية من أبرز النظم السياسية التي كرستها الدولة الحديثة، حيث تقوم على تفويض المواطنين لممثلين منتخبين يتولون ممارسة السلطة واتخاذ القرارات باسمهم. وقد شكل هذا النموذج، لسنوات طويلة، الإطار الأساسي لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، باعتباره آلية تضمن المشاركة السياسية وتحقيق التداول على السلطة من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة.

غير أن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة كشفت عن مجموعة من الاختلالات التي أفرزتها الديمقراطية التمثيلية، من قبيل تراجع نسب المشاركة الانتخابية، واتساع فجوة الثقة بين المواطنين والمؤسسات المنتخبة، وضعف مساهمة المواطنين في صناعة القرار العمومي خارج المحطات الانتخابية. وقد أدى ذلك إلى بروز نقاش فقهي وسياسي حول حدود الديمقراطية التمثيلية وقدرتها على الاستجابة لتطلعات المواطنين، مما أفرز توجهًا متزايداً نحو البحث عن صيغ جديدة للمشاركة، كان من أبرزها الديمقراطية التشاركية باعتبارها آلية مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلًا عنها.

وتقوم الديمقراطية التشاركية على إشراك المواطنين ومختلف الفاعلين المدنيين في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، من خلال آليات مؤسساتية وقانونية تتيح لهم المساهمة في تدبير الشأن العام، بما يعزز مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وقد تبنت العديد من الدول هذا النموذج بدرجات متفاوتة، إدراكًا منها لأهميته في تجديد الممارسة الديمقراطية وتعزيز الثقة في المؤسسات.

وتأسيسًا على ما سبق، تثار الإشكالية الآتية :إلى أي حد أفرزت أزمة الديمقراطية التمثيلية الحاجة إلى تبني الديمقراطية التشاركية؟ وهل تشكل الديمقراطية التشاركية بديلًا عن الديمقراطية التمثيلية أم آلية مكملة لها لتعزيز المشاركة المواطنة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم تناول الموضوع من خلال مبحثين؛ يُخصص الأول لدراسة الديمقراطية التمثيلية والتشاركية: من الأزمة إلى التكامل، بينما يتناول الثاني آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال استعراض بعض التجارب المقارنة.

المبحث الأول - الديمقراطية التمثيلية والتشاركية: من الأزمة إلى التكامل

المطلب الأول - تعريف الديموقراطية التمثيلية :

لقد حدّد Noberto Bobbio[1] الديموقراطية في ثلاثة مبادئ؛ أولا، أنها مجموعة من القواعد محدَّدة من طرف السلطات وذلك من أجل اتخاذ القرارات التي تهم الحياة الجماعية؛ ثانيا، إشراك الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ هذه القرارات؛ ثالثا، يجب أن تكون القرارات واقعية[2]. يستنتج مما تقدم أن مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تعنيهم هي جوهر الديموقراطية، وهذا يتأتى عبر المشاركة المباشرة أو غير المباشرة. والمقصود بذلك، أن الديموقراطية تنقسم إلى قسمين: تمثيلية وتشاركية.

أطلق مصطلح الديموقراطية التمثيلية على النظام الذي لا يتولى فيه الشعب مباشرة مظاهر السيادة، وإنما يكتفي باختيار أشخاص يطلق عليهم اصطلاحا اسم" النواب "ينوبون عنه في ممارسة مظاهر هذه السيادة ويتم اختيار هؤلاء النواب من جانب الشعب لفترة محدودة.

وكذلك عرفها موريس ديفرجيه بأنها: "المنظومة السياسية حيث ينتخب الحكام من قبل المواطنين ويعتبرونه كممثليهم."

---

[1]- Norberto Bobbio, né le 18 octobre 1909 à Turin en Italie et mort dans la même ville le 9 janvier 2004 , est un philosophe spécialiste de la philosophie politique et de la philosophie du droit.

[2]- A. TOURAINE, in La démocratie, Paris : Fayard, 1994, p. 19.

فالديموقراطية التمثيلية، كما هو متعارف عليها دوليا، تنحو منحى اختيار المواطنين لممثليهم عن طريق انتخابات مباشرة، كما هو الشأن في الانتخابات الجماعية. أما الديموقراطية التشاركية، فهي مرتبطة باستدعاء الأفراد من طرف السلطات للقيام باستشارات واسعة تهم مشاريع محلية تعنيهم بشكل مباشر، وبالتالي إشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للعواقب المترتبة عن ذلك.

من خلال الجمع بين الديموقراطيتين التمثيلية والتشاركية، يمكن القول بأنَّ الأفراد يساهمون في تدبير الشأن العام. فالمواطنون يختارون ممثليهم لتمثيلهم والسهر على تدبير شؤونهم العامة، وفي الوقت نفسه يشاركون في صنع القرار من خلال المشاركة في النقاشات المحلية المتعلقة بالبرامج التي تهدف إلى تحسين جودة حياتهم.[3]

ويمكن اعتبار أن الديمقراطية ناقصةً عندما تقتصر على النموذج التمثيلي فحسب؛ بعبارة أخرى، لكي تصبح الديموقراطية كاملة يلزم إضافة مشاركة المواطن في تدبير الشأن العام عبر استشارات واسعة قبل البدء في صياغة وتنفيذ المشاريع، وكذا القيام باجتماعات عمومية مع الأفراد المدنيين المعنيين بتلك المشاريع[4].

وبالنسبة للتمييز بين الديموقراطية التشاركية والديموقراطية التمثيلية،بالرجوع إلى الباحث السوسيولوجي البريطاني"انطوني جيدنر".فالديموقراطية التمثيلية هي "صيغة لنظام حكم يتسم بانتخابات منتظمة وبالاقتراع العام وبحرية الفكر والحق العام في الترشح للمناصب العامة وتشكيل روابط سياسية، كما خلص إلى أن الديموقراطية التمثيلية يعنى بها الحكم بواسطة جماعات تفصل بينها وبين الناخب العادي ويخضع غالبا لهيمنة-اهتمامات -سياسية حزبية فالديموقراطية التمثيلية وفق تصوره هي وليدة الديموقراطية الليبرالية التي ارتبطت بنشأة دولة الرفاه والدولة الأمة فيما بعد الحرب الثانية وان الهدف هو تقاسم المخاطر بين الحاكمين والمحكومين الناجمة عن الحربين العالميتين. والجدير ذكره فإن المدافعين عن الليبرالية الديموقراطية وجدوا ضالتهم في الترويج لها عند انهيار الأنظمة الاستبدادية والشمولية في أروبا الشرقية. ويقدم الباحث السالف الذكر في كتابه بعيدا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية" تفسيره الخاص به حول بزوغ الديموقراطية التمثيلية كحكم ارتبط بنشأة الدولة/ الأمة وبدولة الرفاه للإجابة عن مخاطر الحروب وكيفية إدارة ذلك من خلال التضامن بين فئات المجتمع، وأن الديموقراطية التشاركية /أو التداولية / أو الحوار، هي جواب بديل أو رد عن مخاطر الليبرالية الجديدة المتطرفة التي تنادي بتقليص دولة الرعاية

[3] – محسن الندوي، الديموقراطية التشاركية المفهوم – النشأة – الآليات، مكتبة سلمى الثقافية ، الطبعة الأولى ، تطوان 2018، ص: 32

[4] – M. RASERA, La démocratie locale, Paris : Ed. L. G. D. J., 2002.

الاجتماعية وان الدولة هي العدو ويجب عليها أن لا تتدخل، وأن من نتائج الديموقراطية التشاركية درء المخاطر والإشراك الفعلي للمواطنين في تدبير الشأن العام لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة المتوحشة[5].

المطلب الثاني - أزمة الديموقراطية التمثيلية

لقد ظهر المفهوم الديموقراطية التشاركية للاستجابة لمجموعة من التحديات تواجه مفهوم الديموقراطية التمثيلية فكثير من الكتابات تشير لما بات يعرف بأزمة الديموقراطية لابد أن ترسخ في التنظيم الاجتماعي، خاصة في ظل المجتمعات الصناعية المركبة، والتي تحولت فيها الديموقراطية إلى مجرد إجراء، حيث أن الديموقراطية هي عملية مستمرة لا تقتصر على الذهاب كل بضعة أعوام للتصويت لأحد المرشحين واعتزال المشاركة بعدها حتى تأتي الانتخابات التالية.[6]

كما تناول هذه الفكرة فيما بعد عالم الاجتماع الانجليزي "أنتوني جيدنز" في كتابه "الطريق الثالث، تجديد الديموقراطية الإجتماعية، حيث تناول ما إنتهى إليه الوضع الحالي في ظل الديموقراطية التمثيلية التقليدية من "استبعاد"، أخذ شكلين أساسيين، أحدهما خاص بمن هم في قاع المجتمع، وهم من لا يجدون أمامهم قنوات تستوعبهم في التيار الرئيسي للمجتمع حيث لا يستطيعون التعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم في ظل المنظومة الاجتماعية والسياسية التقليدية، والآخر هو الاستبعاد الإرادي والذي يعني انسحاب الجماعة الثرية والتي تتمتع بكافة حقوقها من النظام العام (التعليم العام، الصحة العامة،...)، وغيرها من الخدمات، الأمر الذي يعني ضمنا التأثير على كفاءة وجودة الخدمات، حيث أن حقوق المشاركة السياسية اقتصرت بمرور الوقت على إجراء الانتخابات وبعدها كل فرد وجماعة تعود إلى عزلتها.[7]

تلا ذلك الكثير من الكتابات التي بدأت التأصل لمشكلة الديموقراطية التمثيلية، حيث وجد أن نظام السوق الرأسمالي الذي يعني بتحقيق الصالح العام لكل مكونات المجتمع من خلال سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم ممثلا في قانون المنافسة الحرة، بدأ ينحرف عن هدفه وانتهى بخلق كيانات احتكارية كبيرة، وانتهى الأمر لتمكين وسيطرة أقلية على المجال العام، والغالبية تعاني من الحرمان، والمجال أمامهم أصبح مقفول بشكل لا يمكنهم من الحراك الاجتماعي.[8]

---

[5]-اليفر شيفر، انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق السوق المحررة من القيود، (ترجمة د. عدنان عباس علي)، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، يناير 2010.

[6] ماجدة علي صالح، "دراسات في الأيديولوجية السياسية"، 2008، ص 89.

[7] أنتوني جيدنز، "الطرق الثالث تجديد الديموقراطية الاجتماعية، أحمد زايد، محمد محي الدين (مترجم)، 2010، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص 143.

[8] ماجدة علي صالح، مرجع سابق، ص 92.

على مستوى الممارسة، فإن الليبرالية كمنهج سياسي والرأسمالية كنظام ديموقراطي اتضح أنهما لم يقدما أية ضمانات لحماية الحريات بحيث أن هذه الحريات تحولت لامتيازات يتمتع بها قلة من الرأسماليين والسياسيين لتحقيق مصالحهم. كما أن الإفراط في الإدارة والتحكم من جانب السلطة التنفيذية، وسوء الإدارة البارز في القطاعين العام والخاص، دفع للتساؤل حول مدى كفاءة التمثيل السياسي التقليدي.[9]

إلى جانب هذه العوامل تعرض روبرت بوتنام إلى عوامل أخرى أثرت في كفاءة العملية الديموقراطية وأنتجت مطالبات بإعادة النظر في الديمقراطية التمثيلية. وإن كان هذا في إطار تناوله لقضية رأس المال الاجتماعي، حيث أشار إلى قضية أزمة الثقة من جانب الجماهير تجاه السياسيين، والتي تعمقت في أعقاب الفضائح السياسية والأخلاقية التي بدأت تتكشف وربما أبلغ مثال على ذلك هو فضيحة ووترجيت، كما أن اختزال الديموقراطية في صورتها التمثيلية التقليدية في الإجراء الانتخابي أو التصويتي الذي يتم كل 4 أو 5 سنوات لمرة واحدة، لا يضمن رقابة جادة وقوية على أداء السياسيين، حيث اتضح أن خلال هذه الفترات التي تفصل بين كل انتخابات وأخرى قد يتم اتخاذ قرارات على قدر كبير من الأهمية والخطورة دون الرجوع للجماهير، وربما برغم معارضة الجماهير، والأمثلة على ذلك متوافرة مثل حرب فيتنام، حرب العراق، وهي العوامل التي ساهمت في انسحاب المواطنين من إدارة الشأن العام، وربما ساهمت في انخفاض نسب المشاركة السياسية من جانب المواطنين لاقتناعهم بضعف تأثيرهم على الشأن العام.

وهو ما تثبته الإحصاءات حيث حدث تناقض في الإقبال على الانتخابات الوطنية في حالة الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الثلاث بين 1960 و1990 حيث انخفض المعدل التصويتي إلى ما يقارب الربع، وهو ما تكرر في الانتخابات على المستوى المحلي ومستوى الولايات.[10]

وقد قدم جون رولز تصوره عن التعامل مع أزمة التمثيل السياسي التقليدي والتي أصبحت تفتقر للعدالة، حيث قال أنه لابد أن يتم إدماج للجماهير في السياسات والمؤسسات الديموقراطية، بشكل يراعي هوية ومصالح المواطنين وبشكل به مساواة بين الجميع، وذلك من خلال تمثيل الجماهير والمواطنين بمواقعهم الإجتماعية الطبيعية في المجتمع في هذه البني والسياسات الاجتماعية، بحيث أن هذا التمثيل يكون له تمثيل حقيقي لظروفهم ومعيشتهم الواقعية".[11]

---

[9]- Briding document : What is deliverative democracy ?, "Introduction: Democratic govermance today".

[10] - Robert D.putnam, « Bowling alone : America's declining social capital », Journal of democracy, January 1995, P : 3.

[11] -Joshua cohen, « Deliberation and democratic legitimacy », P :2.

ليست الديموقراطية التشاركية أو التشاروية المباشرة، مقاربة عصرية في التفكير النظري كما هي في التطبيق، فقد تحدّث عن إشكالية نواقص "الديموقراطية التمثيلية" جون لوك **Jean Locke** الفيلسوف الفرنسي، حين ربط شرعية السلطة بشرعية الرأي العام التي يؤسّسها المواطنون أنفسهم، والذين تناط بهم مسؤولية تتجاوز مجرد التصويت لاختيار ممثليهم، إلى مراقبة نشاطاتهم ومحاسبتهم على أداءاتهم السياسية. وتحدث عن الديموقراطية التشاركية أيضا الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو **Jean Jack Roussuau**، صاحب فكرة العقد الاجتماعي، الذي يرى أنّ الديموقراطية التمثيلية تقوم على فترة قصيرة من الحرية تمنح للمواطن أثناء عملية التصويت ثم يترك المواطن للإهمال بوصفه مجرّد ناخب، وقال روسو: "حينما يعود المواطنون الساقطون في العبودية، غير ذوي حرية أو إرادة، يتحول الخوف إلى هتافات، فلا تشاور بعد، بل عبادة أو لعنة، وعلى هذا الطراز المنحط في إعطاء الرأي كان يسيّر السنات زمن الأباطرة"[12]، لذلك تحوّل روسو إلى الدعوة إلى ما أطلق عليه "الديموقراطية المباشرة"، هذه الفكرة التي لم تكن سائدة آنذاك سيادة "البراديغم الديموقراطي" القائم على فكرة "الديموقراطية التمثيلية" كما دعا لها الفيلسوف بنجمانكونستان **Benjamin Constant**[13]. فدعا روسو إلى زيادة قوة الفرد وحمايته وإعادة الحرية له، عن طريق خلق فضاءات أرحب تسمح له بالمشاركة المباشرة في تدبير الشأن المحلي العام، حتى تصبح الديموقراطية التشاركية التفاعلية أداة لتحقيق التحول المجتمعي، وتحويل الفرد من مصلحته الخاصة إلى المصلحة العامة، وتدمج المواطن في السياسة العامة للمجتمع.

إن أزمة الديمقراطية التمثيلية تتمثل كما نراها عبر العالم في سلسلة من الظواهر في رأسها وصول أناس غير أكفاء (الوسطيّون كما وصفهم ألان دونو في كتابه "نظام التفاهة") إلى مفاصل الحكم. وفي جوهرها، ضعف القرار السياسي الوطني مقابل القوى الخارجية وتدخّلات خارجية في عملية الانتخابات التشريعية الوطنية تُفرغ البرلمانات من مضمونها وتجعل من الانتخابات تدبيرا شكليا لا جوهريا لتكريس النظام لا لتداوله. وقد شغلت الأزمة باحثي علوم الاجتماع والسياسة، فيقاربونها كلٌّ من زاوية أخرى، بيد أنهم يُجمعون على أن الديمقراطية التمثيلية القائمة على مبدأ انتخاب الشعب لممثّليه إلى دوائر الحكم وتفويضهم في إدارة الدولة والمجتمع قد وصلت إلى نهايتها، لا سيما مع اندفاع سيرورات العولمة في دكّ الحدود والسيادات، وخلق سيولة عابرة للدول.

---

[12]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ط. 2، (ترجمة: عادل زعيتر) (بيروت: مؤسسة الأبحاث الدولية، الأونسكو: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، 1995)، ص - ص. 168 – 169.

[13]-- فوزي بوخريص، "التسيير الجماعي بين الديموقراطية التمثيلية والديموقراطية التشاركية،" موقع تنمية، الرباط، على الموقع الإلكتروني:

http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=19130&lang=fr

إذا عدنا إلى التنظيرات السياسية التي برزت خلال النصف الأول من القرن العشرين، يتضح أن جذور أزمة الديمقراطية التمثيلية كانت حاضرة في كتابات عدد من منظري النخبة السياسية في إيطاليا وألمانيا وغيرهما. فقد قدم عالم الاجتماع **روبرت مايكلز–Robert Michels, 1876)** **(1936**نظرية **"القانون الحديدي لحكم الأقلية"**، التي ترى أن الأحزاب السياسية، حتى تلك التي تتبنى مبادئ ديمقراطية أو اشتراكية، تميل مع مرور الوقت إلى التحول إلى تنظيمات أوليغارشية بيروقراطية تتركز فيها السلطة في يد أقلية قيادية، بفعل ضرورات التنظيم وتعقيداته الداخلية.

ويندرج هذا الطرح ضمن ما يُعرف بـ **نظرية النخبة(Elite Theory)** ، التي تسعى إلى تفسير طبيعة توزيع السلطة داخل المجتمعات الحديثة، حيث تفترض أن أقلية محدودة، تتكون من نخب اقتصادية وسياسية وشبكات لصنع القرار، تهيمن فعليًا على دوائر السلطة، بعيداً عن آليات التمثيل الانتخابي التقليدية. كما ترتبط هذه النظرية بمفاهيم بناء الدولة وبناء الأمة، وهي عمليات غالبًا ما تتسم بطابع غير ديمقراطي من حيث نشأتها وآليات تشكلها. ووفق هذا التصور، فإن الانتخابات لا تعكس بالضرورة الإرادة الشعبية بشكل كامل، بل قد تُستخدم لإضفاء الشرعية على خيارات مسبقة تحددها تلك النخب المسيطرة، وهو ما يجد ما يقابله في التحليل الاقتصادي لدى **فيلفريدو باريتو** الذي أشار إلى أن 20% من السكان قد يستحوذون على 80% من الثروة، بما يعكس منطق التركز نفسه في المجالين الاقتصادي والسياسي.

وفي سياق متصل، حاول عدد من الباحثين تقديم قراءات نقدية لهذه الأزمة واقتراح بدائل نظرية لها. فقد صاغ **كولن كراوتش (Colin Crouch)** مفهوم **"ما بعد الديمقراطية-Post) "** **(Democracy**، موضحًا أن المؤسسات الديمقراطية تستمر في شكلها الإجرائي، بينما تتراجع المشاركة الفعلية للمواطنين لصالح تأثير متزايد لجماعات الضغط والقوى الاقتصادية في توجيه القرار السياسي وصناعة الرأي العام. كما ذهب **يان-فيرنر مولر (Jan-Werner Müller)** في كتابه حول الشعبوية إلى أن هذه الأخيرة تستغل أزمة التمثيل الديمقراطي لتقويض دور المؤسسات التمثيلية، من خلال ادعاء احتكارها وحدها لتمثيل "الإرادة الحقيقية للشعب"، بما يؤدي إلى إضعاف التعددية السياسية وإعادة تشكيل المجال العام بشكل إقصائي.

وقد تجلت هذه التحولات تاريخيًا في أوروبا خلال القرن العشرين، مع صعود الأنظمة النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا وإسبانيا، والتي اعتمدت بدرجة كبيرة على تعبئة الرأي العام عبر وسائل الاتصال الجماهيري، وهو ما أكده منظرو مدرسة فرانكفورت في تحليلاتهم النقدية لآليات الهيمنة الإيديولوجية.

وفي السياق المعاصر، يرى الفيلسوف الألماني **يورغن هابرماس** أن العولمة أدت إلى إضعاف الدولة الوطنية وتفكيك سيادتها التقليدية، مما انعكس سلباً على فعالية الديمقراطية التمثيلية، إذ أصبحت العمليات الانتخابية تتأثر بعوامل تتجاوز الإرادة الداخلية للمواطنين. ويؤكد هابرماس أن النموذج الديمقراطي الكلاسيكي صُمم في الأصل ضمن إطار الدولة القومية، وبالتالي فقد جزءاً كبيراً من فعاليته في ظل التحولات العالمية الراهنة. ومن هذا المنطلق، طرح إمكانية تجاوز حدود الدولة الوطنية نحو أشكال فوق قومية مثل الاتحاد الأوروبي باعتباره فضاءً سياسياً قادراً على استيعاب تحديات العولمة.

وقد فتح هذا التصور نقاشًا واسعًا حول مدى استقلالية العمليات الانتخابية المعاصرة، في ظل تزايد التمويل الخارجي للتأثير في الانتخابات، سواء على مستوى اختيار المرشحين أو تشكيل البرلمانات والحكومات، وصولًا إلى التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية. كما أصبح من الواضح أن تطور وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الذكاء الاصطناعي قد أتاح أدوات جديدة لإعادة تشكيل الرأي العام والتأثير في السلوك الانتخابي، من خلال حملات رقمية موجهة ومنصات افتراضية تلعب دورًا متزايداً في دعم أو إضعاف بعض الخيارات السياسية داخل الفضاء الديمقراطي المعاصر.

المطلب الثالث - الديموقراطية التشاركية والتمثيلية علاقة تكامل

بدأ الاهتمام بالديمقراطية التشاركية باعتبارها تطوراً أو بديلًا للديمقراطية التمثيلية يتبلور بشكل واضح منذ ستينيات القرن العشرين، في سياق تصاعد الانتقادات الموجهة إلى البنية التقليدية للسلطة السياسية. فقد اعتُبرت هذه البنية، في أحسن الأحوال، غير قادرة على الاستجابة الفعلية لتطلعات المواطنين، وفي أسوأ الحالات، متورطة في إعادة إنتاج أشكال من الإقصاء والفساد، بل وقد تُصمم في بعض السياقات بما يحد من إمكانيات التعبير عن الإرادة الشعبية الداعية إلى التغيير الاجتماعي والسياسي. وقد عبّر تيار اليسار الجديد عن هذا النقد بصيغة ساخرة حين أشار إلى أنه "لو كانت الانتخابات قادرة على تغيير شيء لكانت غير قانونية"، في إشارة إلى محدودية الديمقراطية الانتخابية في صورتها التقليدية.

ويرتبط ظهور الديمقراطية التشاركية ارتباطًا وثيقًا بتطور النظرية النقدية للمجتمع، كما يرتبط كذلك بسياق فكري أوسع شهد مراجعة جذرية للنموذج السائد للديمقراطية داخل الفكر السياسي والأكاديمي، والمتمثل في نموذج التوازن التعددي النخبوي. ويقوم هذا النموذج، الذي يجمع بين البعد الوصفي والمعياري، على تصور الديمقراطية باعتبارها آلية لاختيار الحكومات وتفويضها، حيث تتنافس نخب سياسية منظمة أو أحزاب على كسب أصوات الناخبين خلال الانتخابات، ليتم

تفويض الحزب الفائز بتدبير الشأن العام، على أن يُقيَّم أداؤه في استحقاقات انتخابية لاحقة. ووفق هذا التصور، يُعد هذا النموذج أقصى ما يمكن تحقيقه في ظل تعقيد المجتمعات الحديثة وطبيعة السلوك السياسي للأفراد.

وقد ظهر هذا المفهوم للاستجابة لمجموعة من التحديات تواجه مفهوم الديمقراطية التمثيلية فكثير من الكتابات تشير لما بات يعرف بأزمة الديمقراطية التمثيلية في الغرب، وقد بدأت هذه الكتابات وإرهاصاتها الأولى مع كتابات جيمس ديوي والذي رأى أن الديموقراطية لابد أن ترسخ في التنظيم الاجتماعي، خاصة في ظل المجتمعات الصناعية المركبة، والتي تحولت فيها الديمقراطية إلى مجرد إجراء، حيث أن الديمقراطية هي عملية مستمرة لا تقتصر على الذهاب كل بضعة أعوام للتصويت لأحد المرشحين واعتزال المشاركة بعدها حتى تأتي الانتخابات التالية [14].

غير أن هذا التصور ينطلق من فرضية مفادها أن توسيع نطاق المشاركة السياسية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، بل وقد يفضي إلى اضطرابات جماهيرية تهدد القيم الليبرالية أو تنتج أنماطًا سلطوية جديدة. وقد تعزز هذا الطرح في سياق الحرب الباردة، حيث ساد اعتقاد بوجود صراع عالمي بين الديمقراطية الليبرالية من جهة والأنظمة الشمولية من جهة أخرى، وهو ما جعل من تقييد المشاركة السياسية خياراً يُنظر إليه باعتباره ضماناً للاستقرار.

وفي مقابل هذا التصور، برزت مقاربات نقدية متعددة، من بينها ما قدمه **لين ديفيس** الذي اعتبر أن "واقعية" النموذج النخبوي تتحقق على حساب جوهر الديمقراطية. فقد دافع عن تصور بديل يستلهم الديمقراطية الكلاسيكية كما تجسدت في المدينة الأثينية أو في تجارب الحكم المحلي التشاركي، معتبراً أن اختزال الديمقراطية في مجرد آلية انتخابية دورية يؤدي إلى إضعاف معناها الحقيقي، ويحد من دورها في تكوين المواطن الديمقراطي الفاعل والمشارك.

وانطلاقًا من هذا النقد، يتضح أن الممارسة الديمقراطية المعاصرة قد اختزلت المشاركة السياسية في فعل انتخابي موسمي، في حين تراجعت أشكال المشاركة المستمرة والفعالة في تدبير الشأن العام. ونتيجة لذلك، أصبح النظام الديمقراطي يتضمن، إلى جانب عناصر العقلانية والنشاط السياسي، مظاهر أخرى مثل اللامبالاة والجهل السياسي، بما أفضى إلى تكريس هيمنة التنظيمات الهرمية والأوليغارشية تحت غطاء الواقعية السياسية. وهكذا تحولت المشاركة الشعبية إلى عملية اختيار دورية محدودة الأثر، لا تعكس الطموح الأصلي للديمقراطية الكلاسيكية.

[14] ماجدة علي صالح دراسات في الأيدلوجية السياسية ،2008ص89

وفي السياق ذاته، يستمر الجدل المعاصر بين التيارات الليبرالية التقليدية من جهة، والتيارات الشعبوية بمختلف توجهاتها من جهة أخرى، حول طبيعة المشاركة السياسية وحدودها. وقد عاد إلى الواجهة التخوف القديم من "عدم عقلانية الجماهير"، وهو تخوف ارتبط تاريخيًا بفترة الحرب الباردة، ولا يزال حاضرًا في الخطاب السياسي والفكري لدى المدافعين عن النموذج الليبرالي الكلاسيكي.

ويكشف هذا النقاش أن الشك في قدرة الديمقراطية على تفادي الانزلاق نحو "حكم الجماهير" ليس جديدًا، بل يشكل امتدادًا تاريخيًا لسجال طويل حول طبيعة النظام الديمقراطي وحدود استقراره. غير أن ما يميز المقاربة النقدية الحديثة هو تأكيدها على أن العلاقة بين النظرية الاجتماعية والواقع السياسي ليست علاقة وصف محايد، بل علاقة تأثير متبادل، حيث تسهم الأفكار النظرية في تشكيل الواقع بقدر ما تسعى إلى تفسيره.

ومن هذا المنطلق، لم يكن نقد نموذج الديمقراطية النخبوية مجرد اعتراض أكاديمي، بل ساهم في بلورة تصور بديل يتمثل في الديمقراطية التشاركية، التي تهدف إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية وتعزيز انخراط المواطن في صناعة القرار العمومي.

وعليه، فإن تطور الفكر الديمقراطي لا يقود إلى استبدال الديمقراطية التمثيلية بالديمقراطية التشاركية، بل إلى إعادة صياغة العلاقة بينهما في إطار تكاملي .فالديمقراطية التمثيلية توفر الشرعية المؤسساتية عبر الانتخابات وتفويض السلطة، في حين تعمل الديمقراطية التشاركية على تعميق هذه الشرعية من خلال توسيع مجالات المشاركة المستمرة للمواطنين في إعداد وتقييم السياسات العمومية، بما يحقق توازنًا بين فعالية التمثيل وعمق المشاركة.

المبحث الثاني-تفعيل الديموقراطية التشاركية: تجارب عالمية

المطلب الأول - مقاربة تفعيل الديموقراطية التشاركية

لقد برزت الديموقراطية التشاركية، ليس لإلغاء الديموقراطية التمثيلية كليا، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة، التي تتمثل في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف اتساعا متزايدا (حركات نسائية وبيئية وحقوقية واجتماعية وتنموية...). كل هذه التكتلات لا تجد في الديموقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها[15]، ولا منفذا لموقع القرار السياسي لتداولها.

[15] – قرفي كنزة، دور الديموقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية،مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر،2016/2015، ص:1

لقد شهدت عدة دول في العالم تطبيق مقاربة الديموقراطية التشاركية في الميدان، وكانت معظمها ناجحة أو أدّت إلى تحريك عجلة التنمية المحلية انطلاقا من المجلس البلدي، ففي تجربة بلدية مدينة بورتو أليغري بالبرازيل، تمّ تخصيص ميزانية للاستثمار الخاص بالمدينة، وضعت رهن إشارة اقتراحات السكان للقيام بتشكيل ورشات وندوات شعبية تطرح بين المواطنين أنفسهم مسائل إعداد وتهيئة أحيائهم وتنمية محيطهم، والهدف من هذه السياسة هو ضمان الحضور الدائم للمواطن، لمراقبة ممثليه ومنتخبيه، واختبار مدى صواب قراراتهم في تحقيق المصلحة المحلية العامة وسوف نذكر هذه التجربة بشكل مفصل في الفرع الثاني من هذا المطلب، تضاف إليها تجارب ناجحة في عدّة مدن في الهند والفيليبين وجنوب إفريقيا[16]

وقد اصطلح على تسميتها في التجربة الانجليزية بـ: الديموقراطية التداولية، أما في ألمانيا فقد سمّيت الديموقراطية المحلية، أما في فنزويلا فقد راهن الرئيس اليساري هيوغو تشافيز على "دسترة" الديموقراطية التشاركية من منطلق العدالة الاجتماعية، بأن تشارك المجالس المحلية المواطنين والأسر وتستدعيهم للمساهمة في تدبير السياسة العمومية وصياغة السياسات، تنفيذها، متابعتها، مراقبتها وتقييمها، على كافة الأصعدة: التربوية، الصحية، الغذائية والتموينية، التجهيز، النقل، الخدمات العمومية، الاتصالات، الإعلام.... وغيرها. كما قامت الدول الاسكندينافية في القارة الأوروبية بتأسيس هذه التجربة القائمة على الديموقراطية التشاركية منذ عدة عقود، إضافة إلى التجربة السويسرية المسمّاة الديموقراطية شبه المباشرة، والتي أنشأت صندوقا لدعم مشاركة السكان في لجان مجالس الأحياء والجمعياتأو تشكيل مجموعات موكّلة بتقديم العرائض، لإتاحة الفرصة لمشاركة أوسع للمواطن في تدبير الشأن المحلي العام[17]، وتجربة "سياسة المدينة" في فرنسا، بعد إقرار قانون سنة 2002 لمفهوم ديموقراطية القرب التي سميّت بالديموقراطية الجوارية، التي تتيح لسكان المدن أن يشكلوا مجالس المدينة للتعبير عن آرائهم حول التنمية المحلية.[18]

وانتهت معظم هذه التجارب عمليا إلى إنشاء مجالس للشباب والأطفال والنساء والأحياء والنوادي والمؤتمرات الشعبية التي يتشاور فيها المواطنون حول ما يهمهم من قضايا التنمية التي تمس

---

[16] - JOHN GAVENTA, Participatory Development orParticipatory Democracy? Linking ParticipatoryApproaches to Policy andGovernance, ParticipatoryLearning and Action , N. 50, (October 2004); p p. 150 – 159.

[17]-فوزي بوخريص، التسيير الجماعي بين الديموقراطية التمثيلية والديموقراطية التشاركية، موقع تنمية، الرباط، على الموقع الإلكتروني:

http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=19130&lang=fr

[18]- مصطفى المناصفي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، الموقع الالكتروني:
http://elmnasfi.canalblog.com/archives/2010/03/11/17197247.html

حياتهم اليومية، وتقاطع معظمها على أن يكون اختيار بعض المواطنين في المجالس المحلية للجماعات المحلية، عن طريق السحب العشوائي، حتى يتحصل المواطنون على تمرين يجعلهم يتجاوبون مع النهج الديموقراطي، ويجعلهم يساهمون في اتخاذ القرار بطريقة تجعل المواطن فاعلا ومشاركا على الدوام في تدبير شؤون مدينه القريبة من واقعه اليومي المباشر، لا مجرّد يد تدلي بالصوت الانتخابي موسميا، ويضيع صوتها على المستوى المركزي في السلطة، كما ساهمت هذه المقاربة في إعادة الاعتراف وتمثيل الفئات المهمّشة والمقصاة أو المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا وإعادة دمجها مجددا في العملية السياسية.

كما تعرف العديد من قيادات السلطة المركزية في الدول استعانة قيادة السلطة التنفيذية بفريق من المستشارين، كديوان داخل المطبخ السياسي يشكله فريق من المستشارين الذين يساعدون صانع القرار في اتخاذ القرارات الأكثر قربا من واقع المجتمع والمواطن، بإمكانه أن يجنّبه الأخطاء التسييرية الفادحة، والاضطرابات غير المتنبأ بها، ويقللّ من هامش الخطأ المتوقع والدائم والمرتقب أثناء كلّ سياسة تنفيذية للسلطة المركزية.

لكن وفي الجهة المقابلة، للديموقراطية التشاركية عدة سلبيات تضرّ بخيارات المجالس المنتخبة والتخطيط المركزي الاستراتيجي، منها احتمالية تحويل مجموعات المواطنين إلى "خبراء جهلاء" قد يوقعون ضررا على الخطط التنموية العملاقة والاستراتيجيات بعيدة المدى التي سطّرتها السلطة ورسمها الخبراء بمعيّة صناع القرار، بسبب قصر منظور المواطنين لخطط التنمية المحلية وضعف قدراتهم التشخيصية للظواهر، كما أنّها قد تنتهي إلى خلق مواطنين يستقطبون المجتمع ويهيمنون على القرار ويحتكرون دور الفواعل المجتمعية في أنفسهم ويتسببون في نقصان شفافية التسيير أو الإضرار بشرعية السلطة المنتخبة وصورتها لدى المجتمع، كما قد تظهر بين المواطنين صراعات وخلافات قد تؤدّي إلى ارتداد تنموي ينتهي بفشل التجربة الديموقراطية التشاركية المباشرة، إضافة إلى احتمالية مجانبة المواطنين للموضوعية في حال تأسيس مصالح فئوية أو شخصية أو عشائرية وقبلية ضيقة، ناهيك عن احتمالية تحجيم دور المنتخبين المحليين أمام المشاركة الواسعة والمتزايدة لممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، أو بسبب الحركية الشعبوية الشديدة والزائدة لمجموعات المواطنين، والتي تستهدف في النهاية تقليص سلطة الدولة على المستوى المحلي"، وفقدان الإدارة المركزية التحكم والسيطرة وحتى السيادة على الواقع المحلي "شديد الانفتاح"، نتيجة تنامي الشعبوية السياسية التي تؤسّس لشرعيات جديدة تنطلق من مفاهيم مغايرة لآليات الديموقراطية، عن طريق تنفيذ المطالب

الشعبية دون اعتماد لوسائل الانتخاب والتصويت والتمثيل والمحاسبة، وهي عمليات يكمن القصد فيها، في تجنيب الشعب مخاطر وتعقيدات الخيارات الشعبوية ومناحيها واتجاهاتها غير العقلانية.[19]

لكنّ اقتضاء إشراك المواطن في النهاية له مكمن قصديّ وغائيّ، يتمحور حول دعم استقرار الجماعة المحلية ومنعها من الوقوع في الأخطاء التي تضيع عليها الفرص التنموية للإقلاع الاقتصاديّ والتحديث الاجتماعي انطلاقا من القاعدة، ففي الدول المتقدّمة تصبح مجتمعات فقيرة من ناحية الموارد القادمة من دول العالم الثالث، مجتمعات متقدّمة ومنتجة، لمجرّد أنّها تحولت إلى مدن تضمّ مصانع منتجة تحقّقت فيها قدرة السلطة المركزية على التوفيق بين الفرص التنموية والخطط الإنتاجية المتلائمة مع طبيعة الجماعات المحلية من ناحية قدرتها على ممارسة نشاطات صناعية أو فلاحية وزراعية، سياحية، أو بترو كيماوية وتكنولوجية... وغيرها، وأتيحت فيها كلّ الحرية للجماعة المحلية لكي تبدع وتتطور انطلاقا من الواقع المحليّ، ومبادرة المواطن على المستوى القاعديّ.

المطلب الثاني - نماذج من تفعيل الديموقراطية التشاركية

سنعرض لنموذجين لتفعيل ووتطبيق الديموقراطية التشاركية في العالم[20]: النموذج الفنزويلي ثم النموذج البرازيلي.

الفرع الأول - النموذج الفنزويلي[21]

هناك العديد من الممارسات الأساسية التي تميز الديموقراطية التشاركية بحسب النموذج الفنزويلي[22] ويمكن تحديد أهمها في:

---

[19]- مرجع سابق.

[20]- موستف يونس، الديموقراطية المحدثة: سياق ازمة ومحاولات انبعاث،مجلة "المستقبل العربي"، العدد 440، تشرين الاول / أكتوبر 2015، بيروت لبنان.

[21]- تقع جمهورية فنزويلا في شمال قارة أمريكا الجنوبية، حيث تحدها دولة البرازيل من الجنوب، وتحدها من الشرق دولة جويانا، وتحدها من الغرب دولة كولومبيا، وتحدها من الشمال البحر الكاريبي، حيث بلغ عدد السكان جمهورية فنزويلا حوالي 31.029.700 مليون نسمة بناءاً على أخر إحصائية صدرت لإحصاء عدد السكان في الدول في يوليوز عام 2016، وبلغت مساحة جمهورية فنزويلا حوالي 916،445 كيلو متر مربع، كراكاس هي عاصمة جمهورية فنزويلا ومن أكبر المدن الموجودة في الجمهورية من حيث عدد السكان والمساحة الإجمالية للجمهورية، وتغطي الجمهورية العديد من الجبال والهضاب والسهول التي تبلغ مساحة كبيرة من مساحة اليابس والمساحة الإجمالية للجمهورية. وتعد البوليفار الفنزويلي هي العملة السائدة في التعامل المادي والتجاري وفي حركات البيع والشراء في جمهورية فنزويلا.

[22]-Mila Ivanivic, «La Démocratie participative au Venezuela comme projet politique global: Implication sur recherche,» démocratie et participation, http/www.participation – et-democratie.fr/sites/default/files/atelier_2-1_mila_ivanovic.pdf>.

الاستفتاء العام: يضمن الاستفتاء العام أن يقوم الشعب بتجاوز حكم الحزب بحيث يتمكن الشعب عند تحقيق شروط معينة (كأن ترفع عريضة موقعة من طرف عدد من المواطنين، أو يتم الخروج بتظاهرات ضد قرار اتخذته الحكومة) بحيث يتم الاستفتاء حول القرار إما لتثبيتهأو إسقاطه[23]

المجالس المحلية[24]: هي نوع من البرلمانات المحلية تتشكل من رئيس البلدية وأعضاء المجالس المحلية المجلس البلدي ورؤساء مجالس المناطق وممثلي مجموعات الأحياء وممثلي منظمات المجتمع المدني الأخرى في المنطقة والتي تمثل القطاعات المختلفة كالأندية الشبابية وممثلي قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات وكبار السن والأعمال والمعوقين وغيرهم. وفي هذا البرلمان المحلي يجب أن يكون عدد الهيئات المنتخبة (رئيس البلدية والمجلس البلدي والمنظمات المدنية) أكثر من باقي أعضاء المجلس بصوت واحد على الأقل، بينما يكون الانتساب للمجالس طوعيا يرغب من ممثلي القطاعات. وتقوم هذه المجالس بتخطيط ومراقبة كل ما يرتبط بالسياسات الخاصة بالمجال المحلي. وهي بالتالي تقوم بمراقبة وضمان أن الهيئات المنتخبة في المنطقة تقوم بواجبها على أكمل وجه وهي قادرة على محاسبة الهيئات المنتخبة، وإذا تم التلاعب بالتخطيط المتفق عليه أو البرامج التي تم انتخابهم على أساسها يمكنهم من حيث المبدأ عزلهم والتوجه نحو انتخابات جديدة لممثلين جدد.

المعضلة الأساسية في هذه البرلمانات كونها تتضخم بتضخم المنطقة التي تمثلها ويمكن أن يصل عددها إلى أعداد ضخمة تعيق عملها. لذلك تم اقتراح أن يتم تقسيم المجلس المحلي إلى مجالس مجتمعية أصغر تضم ما بين 200 و400 عائلة في كل مجلس مجتمعي وتشكل هذه المجالس المجتمعية الجسم التخطيطي الأولي للمجالس المحلية. وإذا تمكنت مجموعة من المجالس المجتمعية من الاتفاق حول قضية ما يمكن أن تتحول لتكون، بحسب القانون، ملزمة لرئيس البلدية أو الهيئات المنتخبة[25]

التدقيق المالي الاجتماعي: يحق بمقتضاه لأي مواطن أو مجموعة مواطنين، أن يطالب بتدقيق حسابات أي مؤسسة عامة، أو لبعض أو لجميع أنشطتها. وبهذا الشكل يتحول كل مواطن في الدولة إلى مراقب عام لعمل الهيئات العامة وبالتالي يتحول عمل هذه الهيئات إلى نوع من الشفافية المطلقة التي تضمن عدم تأثرها بعوامل الفساد[26]

جمعيات المواطن: وهي نوع من جمعيات مراقبة الأحياء التي تسعى إلى السهر على راحة من يسكنون بالحي ومتابعة قضاياهم في اللجان والمجالس الأعلى. ويعتبر الانضمام لهذه الجمعيات

---

[23]-لقد سبق واستخدم «شافيز» هذا الأسلوب في أكثر من مرة عندما كان يتم التشكيك بتمثيليته، كما اعتمده ايضا عندما تم الإضراب العام في قطاع النفط. وفي كل الحالات تمكن شافيز من تجميع الشعب خلف القرارات التي اتخذها.

[24]-توسم أيضا بـ «المجالس المجتمعية» أو مجالس التخطيط العام.

[25]-توفيق شومر، «الديموقراطية التشاركية،» الحوار المتمدن، العدد 4238، 7 اكتوبر 2013

[26]- توفيق شومر، مرجع سابق

ملزما لكل المواطنين، أي أن كل قاطني حي معيَّن لا بد لهم من أن ينتسبوا وينتظموا في جمعيات المواطن. يصبح كل مواطن في الدولة، من خلال هذا الشكل التنظيمي، جزءا من تركيبة الدولة، فجمعيات المواطن تضمن أن كل مواطن ينتظم بتشكيل اجتماعي واحد على الأقل، بينما المجالس المجتمعية تأخذ على عاتقها التجمعات الأكبر وتساعد في التخطيط وتكون جزءا من المجالس المحلية.[27]

إشراك المجتمع المدني في الحكومة: يمكن لمنظمات المجتمع المدني في الدولة بالمشاركة في عمل الحكومة بحسب الاختصاص، أي يمكن لمنظمات الشباب المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بمصالح وقضايا المواطنين التي تهمهم[28]

وتشكل هذه الأنماط جميعها المساهمة في عملية مراقبة ومتابعة عملً المشرعين الذين يتم انتخابهم على مستوى الدولة بشكل عام لتشكيل البرلمان المركزي الذي يتم انتخابه على أسس سياسية وانطلاقا من الانتماءات الحزبية والسياسية وبطريقة التمثيل النسبي وبعملية اقتراع مباشرٍ وسري. ويشكل البرلمان المركزي الرافعة السياسية للتشريع.

كما تقوم هذه الأنماط، أيضا بمراقبة ومتابعة عمل السلطة التنفيذية، أو الحكومة، التي يفترض أنها تقوم على تنفيذ السياسات والخطط العامة التي يتم اقتراحها إما من قبلً المشرعين (البرلمان المركزي) أو من المجالس المحلية (البرلمانات المحلية). وفي الحالات العامة تشجع الدولة المواطنين لتشكيل المنظمات التي يمكنها أن تساعد عمل الحكومة وتضمن تنفيذ قراراتها بشكل يضمن الشفافية والنزاهة والعدل. ففي حالة توزيع الأراضي مثلا شجعت الدولة الفنزويلية المواطنين لتشكيل منظمات ولجان أرض تضمن أن يكون التوزيع للأراضي قد تم بشكل عادل.[29]

التعاونيات: تشكل التعاونيات ضمانة إضافية للمواطن للتمكن من تجاوز وضعه الاقتصادي والتأكد من ضمان حياة مناسبة. وتشجع الدولة التعاونيات وتمنحها القروض والمنح لضمان التكافل الاجتماعي بين المواطنين ولضمان إزالة الفقر والقضاء على البطالة. ويمكن أن تشكل التعاونيات شكلا انتخابيا آخر يساهم في التشكيلات التمثيلية المناسبة للمواطن والتي قد تكون مكونا من مكونات التشكيلات الأخرى كالمجالس المحلية(البرلمانات المحلية).

---

[27]- توفيق شومر، مرجع سابق

[28]- توفيق شومر، مرجع سابق

[29]- توفيق شومر، مرجع سابق

الفرع الثاني - النموذج البرازيلي[30]

تمثل تجربة الميزانية التشاركية لمدينة «بورتو أليغري» التي بموجبها تقرر لجان للأحياء سلم الأوليات المحلية لترفعها إلى المستوى البلدي العام.

عملت هذه التجربة على إثبات أن تقليص التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة هما الأساس لاحترام حقوق الإنسان وتمتين أواصر التضامن بين الناس وبناء دولة متضامنة.

أعطت تجربة «الميزانية التشاركية» من خلال التعاون واللقاء والحوار والتصويت لسكان«بورتو أليغري»، شعورا بالمساهمة في تسيير شؤونهم، وتحديد طبيعة حياتهم.

يعمل النموذج البرازيلي على النحو الآتي:

الاجتماعات الجماهيرية: مع بداية كل عام، يعود عمدة مدينة «بورتو أليغري» ومجلسها البلدي للوقوف على رأي عامة الناس، من خلال عقد اجتماعات جماهيرية يتم فيها تقديم تقارير عما أنجز في السنة الفائتة، ومن ثم الانتقال إلى دورة جديدة.

يعقد الناس اجتماعات في حلقات صغيرة جدا على مستوى الشارع أو الحي، من أجل صياغة مطالبهم الأولى، ثم تعقد اجتماعات رئيسية ضخمةُ تضم جميع مناطق المدينة لإقرار جزء من الميزانية المحلية وليس كلها، على اعتبار أن الميزانية تتضمن الرواتب والنفقات الثابتة والتعويضات وغير ذلك.

انتخاب مجلس الميزانية: تقوم هذه الاجتماعات الكبيرة والواسعة بانتخاب مجلس الميزانية، وهنا تكمن الخطوة الإبداعية لهذه التجربة.

---

[30] -البرازيل من الدول الأمريكيّة الجنوبيّة الكبرى، سواءً من حيث عدد السكان أو المساحة الجغرافيّة، بأكثر من 193 مليون نسمة وتشكل مساحتها الجغرافيّة حوالي 8,511,996 كم^2.تشترك البرازيل بحدود مع مجموعة من الدول والمناطق؛ إذ تحدّها من الجهة الشماليّة سورينام، وفنزويلا، وكولومبيا، وغويانا، والمحيط الأطلسيّ، وتشترك معها في الحدود الغربيّة البيرو، والأرجنتين، والباراغواي، وكولومبيا، وبوليفيا، أمّا من جهة الجنوب فتحدّها الأوروغواي، ويحدّها من الحدود الشرقيّة المحيط الأطلسي.

أمّا نظام الحُكم في البرازيل فهو جمهوري منذ سنة 1889م، وإدارياً تتوزّع البرازيل على 26 مقاطعة وولاية، وتعتبر مقاطعة برازيليا العاصمة الرسميّة للدولة، وتُصنّف البرازيل في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث المساحة.

تُقسم الحكومة البرازيليّة الاتحاديّة إلى ثلاث سلطات رئيسيّة هي: السلطة التنفيذيّة التي يرأسها رئيس الحكومة، والسلطة التشريعيّة المعروفة بهيئة التشريع العُليا، ونظام المحاكم (السلطة القضائيّة)، وكانت الحكومة البرازيليّة منذ عام 1964م إلى عام 1985م تتبع لنظام الحكومات العسكريّة؛ حتى انتقلت السلطة من نظام الحُكم العسكريّ إلى نظام الحُكم المدنيّ المعتمد على الانتخابات العامة.

إضافة إلى المجلس البلدي المنتخب، يتكون ايضا مجلس للميزانية منبثق مباشرة من القاعدة الشعبية ينتج من هذه العملية «الديموقراطية المحلية المباشرة» عدد من الوفود (40 وفدا) تقيم طوال فصل الصيف نقاشات حول الميزانية مع المجلس البلدي، وخصوصا مع العمدة، بغية تحديد تفاصيلً وأوليات ذلك القسم من الميزانية. ثم يعودون إلى حلقات اللقاء الصغيرة في الأحياء ليقدموا لها تقريرا عما توصلوا إليه. وفي نهاية هذه الدورة السنوية يتبنى العمدة القرارات التي تخرج من النقاش، ويجعل منها برنامجا للمدينة يبدأ بتنفيذه فورا.

خاتمة

يتبين من خلال هذه الدراسة أن الديمقراطية التمثيلية، رغم ما حققته من ترسيخ لمبدأ السيادة الشعبية وتنظيم التداول على السلطة، قد أفرزت في سياق التحولات المعاصرة مجموعة من الاختلالات البنيوية، أبرزها تراجع المشاركة السياسية، واتساع الفجوة بين المواطنين ومؤسسات القرار، وضعف الثقة في الفاعلين السياسيين. وهي مظاهر جعلت من "أزمة التمثيل" مدخلًا أساسيًا لإعادة التفكير في حدود هذا النموذج وقدرته على الاستجابة لمتطلبات المجتمعات الحديثة.

وفي المقابل، برزت الديمقراطية التشاركية كأفق تجديدي يهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة وإعادة إدماج المواطن في تدبير الشأن العام، من خلال آليات مؤسساتية تسمح بالاستشارة، والحوار، والمراقبة، وتقييم السياسات العمومية. غير أن هذه الديمقراطية لا تقدم نفسها كبديل للديمقراطية التمثيلية، بل كآلية مكملة لها تسعى إلى تعزيز فعاليتها وإعادة بناء جسور الثقة بين الدولة والمجتمع.

وقد أظهرت التجارب المقارنة أن نجاح الديمقراطية التشاركية يرتبط بمدى توفر شروط سياسية ومؤسساتية وثقافية ملائمة، تسمح بتحويل المشاركة من ممارسة رمزية أو ظرفية إلى ممارسة مستمرة ومنظمة. كما بينت في الوقت ذاته أن هذا النموذج، رغم إيجابياته، يظل عرضة لجملة من التحديات، مثل خطر التوظيف الشعبوي، أو اختلال التوازن بين الخبرة التقنية والإرادة الشعبية، أو حتى إضعاف فعالية القرار العمومي في حال غياب التنسيق المؤسسي.

وعليه، فإن مستقبل النظم الديمقراطية لا يتجه نحو استبدال النموذج التمثيلي، بل نحو إعادة تركيبه في إطار أكثر مرونة وتفاعلية، يقوم على التكامل بين التمثيل والمشاركة. فالديمقراطية المعاصرة لم تعد تُقاس فقط بآليات الانتخابات، بل أيضًا بمدى انفتاحها على المواطنين، وقدرتها على إدماجهم في مختلف مراحل صناعة القرار العمومي.

وخلاصة القول، إن الديمقراطية التشاركية تمثل اليوم مساراً لتجديد الديمقراطية التمثيلية لا تجاوزها، وإطاراً لتعميق قيم الشفافية والمساءلة والحكامة الجيدة، بما يضمن بناء نموذج ديمقراطي أكثر شمولًا وفعالية، يوازن بين شرعية المؤسسات وشرعية المشاركة.

المراجع :

المراجع باللغة العربية

- محسن الندوي، الديموقراطية التشاركية المفهوم – النشأة – الآليات، مكتبة سلمى الثقافية، الطبعة الأولى، تطوان 2018،
- اليفر شيفر، انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق السوق المحررة من القيود، (ترجمة د. عدنان عباس علي)، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، يناير 2010.
- ماجدة علي صالح، "دراسات في الأيديولوجية السياسية"، 2008،
- أنتوني جيدنز، "الطرق الثالث تجديد الديموقراطية الاجتماعية، أحمد زايد، محمد محي الدين (مترجم)، 2010، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب،

- **الرسائل الجامعية:**

- قرفي كنزة، دور الديموقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية، مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر، 2016/2015

- **مقالات:**

- موستف يونس، الديموقراطية المحدثة: سياق ازمة ومحاولات انبعاث، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 440، تشرين الاول / أكتوبر 2015، بيروت لبنان.
- توفيق شومر، «الديموقراطية التشاركية،» الحوار المتمدن، العدد 4238، 7 اكتوبر 2013

- **المواقع الالكترونية:**

- فوزي بوخريص، التسيير الجماعي بين الديموقراطية التمثيلية والديموقراطية التشاركية، موقع تنمية، الرباط، على الموقع الإلكتروني:

http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=19130&lang=fr

- مصطفى المناصفي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، الموقع الالكتروني:

http://elmnasfi.canalblog.com/archives/2010/03/11/17197247.html

المراجع باللغة بالفرنسية :

- Norberto Bobbio, né le 18 octobre 1909 à Turin en Italie et mort dans la même ville le 9 janvier 2004 , est un philosophe spécialiste de la philosophie politique et de la philosophie du droit.
- A. TOURAINE, in La démocratie, Paris: Fayard, 1994, p. 19.
- M. RASERA, La démocratie locale, Paris: Ed. L. G. D. J., 2002.
- Briding document: What is deliverative democracy ?, "Introduction: Democratic govermance today".
- Robert D.putnam, « Bowling alone: America's declining social capital », Journal of democracy, January 1995, P: 3.
- JOHN GAVENTA, Participatory Development or Participatory Democracy? .... Linking ParticipatoryApproaches to Policy andGovernance, ParticipatoryLearning and Action , N. 50, (October 2004)
- Mila Ivanivic, « La Démocratie participative au Venezuela comme projet politique global: Implication sur recherche, » démocratie Et participation : http/www.participation –et-democratie.fr/sites/default/files/atelier__2-1__mila__ivanovic.pdf>.